علل الضوابط النحوية فيما لا يجوز في الاستعمال
حروف المعاني نموذجًا

د. بدر عبدالعزيز مجر المرشدي

أستاذ النحو والصرف المشارك، كلية العلوم والدراسات الإنسانية جامعة شقراء

المستخلص:

يحاول هذا البحث أن يقدم تحليلًا منطقيًا للعلل النحوية التي التمسها النحاة للضوابط النحوية التي رأوها حاكمة على ما يجوز وما لا يجوز في الاستعمال النحوي لحروف المعاني، ومدى اتفاق هذه العلل مع هذه الضوابط التي رأوا أنها لا تجيز استعمال بعض حروف المعاني مع الأفعال كعدم الجمع بين العوض والمعوض عنه، ومراعاة زمن الفعل، ومراعاة المعنى، وأمن اللبس. والضوابط التي رأوا أنها لا تجيز استعمال بعض حروف المعاني مع الأسماء كمراعاة القواعد النحوية، ومراعاة حال المخاطب، والاستغناء، ومراعاة المعنى، وأمن اللبس، والتخفيف أو كراهة توالي الأمثال. وقد سار البحث في ضبط علل هذه الضوابط في المنهجين: الوصفي والتحليلي، وانتظم في مبحثين: علل الضوابط النحوية فيما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال، وعلل الضوابط النحوية فيما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأسماء.

الكلمات المفتاحية: العلة، الضابط، الاستعمال، حروف المعاني، الأفعال، الأسماء.

Reasons for Grammatical Restrictions in What is not Permissible to Use Letters of Meaning as A model

Dr. Badar Abdulaziz Majar Al-Murshidi

Associate Professor of Grammar and Morphology, College of Sciences and Humanities, Shaqra University

Abstract:

This research attempts to provide a logical analysis of the grammatical causes discussed by the grammarians of the grammatical restrictions narrated by Hakima with regard to what permissible and what is not in the grammatical use of meaning letters, the extent to which these causes agree with these restrictions, which they considered did not permit the use of certain letters of meaning with verbs such as failure to combine the compensation and the compensated, observance of the tense, consideration of meaning, and guarantee of freedom from confusion and the restrictions that they considered as not allowing the use of certain letters of meaning with nouns such as. observing grammatical rules, taking into account the status of the addressee, dispensing, taking into account the meaning, guarantee of freedom from confusion, the hatred of the succession, and the consideration of hearing. The study used the descriptive and analytic methods. It is divided into two sections: the restrictions for not using certain letters of meaning .with verbs and the restrictions for not using certain letters of meaning with nouns

.Keywords: grammatical causes, uses, letters of meaning, verbs, nouns

المقدمة

مما هو معلوم – علم ضرورة– أنه لا يمكن أبدًا أن نفهم علمًا من العلوم ما لم نفهم ثوابته وضوابطه المطردة الجارية على ألسنة علمائه، ونستخرج منها عللهم المسوغة لهذه الثوابت والضوابط التي حكموا بها هذا العلم، وحدُّوا بها حدوده، وقعدوا بها قواعده، وهذا هو ما يسمى معيار العلم الذي غرضه الأول «تفهيم طرق الفكر والنظر» (الغزالي، 1434، ص26).

ولأن فهم طرق الفكر والنظر في ضوابط الأحكام النحوية التي وضعها النحاة أمر مهم؛ كان لزاما على الباحثين أن يحاولوا تجلية هذه الضوابط، وتلمس الأسس المنهجية التي تعكس تصور الوعي الذي كان يتحلى به نُحاتنا – رحمهم الله – في النظر إلى مسالك اللغة، وتفنن طرائق التعبير فيها، وتحليل طريقة العرب في معهود خطابها، وأوجه استعمالاته، وإدراك مقاصده وغاياته؛ لاستخلاص الأصول التي بنوا عليها أحكامهم، والتعليل لها، وضبطها في قوانين وضوابط يسهل التقاطها والاعتماد عليها.

ويسعى هذا البحث الموسوم بعلل الضوابط النحوية فيما لا يجوز في الاستعمال؛ حروف المعاني نموذجًا، إلى كشف جانب من جوانب علل الضوابط والأحكام التي وضعها النحاة فيما لا يجوز استعماله من هذه الحروف.

ولا شك أن دراسة علل ضوابط ما يجوز وما لا يجوز في الاستعمال مع حروف المعاني أمر من أهم الموضوعات في دراسة الفكر النحوي، والبحث عن النظام الذي يحكمه كما ضبطه أهل الاختصاص من نحاتنا القدامى منهجا وتنظيرا وتطبيقا؛ وذلك لأن معرفة الضوابط التي تحكم ما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأسماء، وما لا يجوز استعماله منها مع الأفعال توقف الدارس على القواعد المنظمة لاستعمال هذا وترك استعمال ذاك، وما يؤديه ذلك من ضبط اللسان العربي اللاحق على قواعد الاستعمال في اللسان العربي السابق، كما أنه أمر يقوم بحفظ قانون اللغة بين أهلها والمنتسبين إليها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في كونه يبحث عن العلل التي أسس النحاة عليها ضوابط الأحكام النحوية فيما لا يجوز استعماله في النحو العربي، وبخاصة فيما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال والأسماء. وتلمس علل منع هذه الاستعمالات أمر ليس بالسهل اليسير؛ لأنه بحث في اتجاهين يحكمان استعمالا قائما في اللسان العربي هما: ضوابط الاستعمال، وعلله. وهذا – بلا شك– مسلك تشوبه بعض المحاذير التي تقلق الباحث من جهةِ الجمع والاستقصاء والاستدلال والتحليل بما يكشف الفكرة ويجليها ويبرهن عليها.

تساؤلات البحث:

هل نستطيع أن نقرر أن نظام النحو العربي يصدر عن علل منطقية تحكم منهج ضوابطه، وشروط أحكامه؟

هل ما ورد عن بعض النحاة من علل ضوابط وشروط القاعدة النحوية نظرية شاملة في النحو العربي أم مجرد شذرات لا ترقى أن تكون منهجا جامعا مطَّردا؟

هل علل الضوابط التي وضعها النحاة فيما لا يجوز في الاستعمال مع حروف المعاني في الأفعال والأسماء أمر يستدعي التأصيل له والبحث فيه والتماس العلل والأدلة الداعية إليه؟

هل هذه الضوابط تحكم الظاهرة اللسانية بوجه عام، أم أن ما شذ في الاستعمال يمكن أن يجعلها غير مطردة

في القاعدة النحوية، ومن ثَمَّ يمكن القول بأننا لا نستطيع الوقوف على أحكام ضابطة لحركة الفكر النحوي منهجا وتنظيرا؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

يرجع اختيار هذا الموضوع محلا للدراسة إلى جملة أسباب، من أهمها:

1. أنَّ وراء النحو العربي عللا منطقية تحكم الضوابط التي يصدر عنها اللسان العربي في كل زمان ومكان، وأن له جهازا معرفيا وعملا تنظيريا منظما يحكم أسسه وأصوله.
2. أنَّ البحث عن علل المنهج الذي يحكم ما يجوز في الاستعمال وما لا يجوز في حروف المعاني والتعليل لهذا المنهج يُنتج نظرية ربما يلتمس أركانها بعض الباحثين في أبواب أخرى من النحو العربي؛ فتستقيم لنا هذه النظرية وتطرد، وتكون لبنة في صرح هذه العلم الشريف علم النحو العربي، تثرى به المكتبة العربية.
3. أنَّ حروف المعاني مهمة جدا في الدرس النحوي؛ لما تؤديه من ربط الجمل بعضها ببعض، والكشف عن عللها ووظائفها وضوابط استعمالاتها يكشف جانبا مهما من جوانب المعرفة المنهجية في دراسة النحو العربي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عدة أمور منها:

1. رصد علل الضوابط التي تحكم ما لا يجوز في الاستعمال مع حروف المعاني في الأفعال والأسماء.
2. الوقوف على ما توزع من هذه العلل وهذه الضوابط في كتب النحاة.
3. التنبيه إلى دراسة ضوابط ما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال والأسماء.

الصعوبات:

1. صعوبة رصد علل الضوابط التي تحكم ما لا يجوز في الاستعمال مع حروف المعاني في الأفعال والأسماء.
2. توزع هذه العلل وهذه الضوابط في كتب النحاة، مما يجعل القيام على جمعها وتصنيفها أمرا شاقا بعض الشيء.
3. عدم وجود دراسة مستقلة تجمع ضوابط ما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال والأسماء.

الدراسات السابقة:

لا شك أنَّ دراسة حروف المعاني قد حظيت بدراسات كثيرة ومتنوعة، ولكني لم أقف – في حدود ما اطلعت عليه– على دراسة مستقلة عُنيت بالكشف عن علل الضوابط التي وضعها النحاة لما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال والأسماء، وإن وجدت بعض الدراسات التي عالجت هذا الموضوع من جوانب أخرى، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

1. ضوابط الفكر النحوي؛ دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم (2006). محمد عبد الفتاح الخطيب. مصر: طبعة دار البصائر
2. الضوابط النحوية مفهومها وأساليبها (2021). محمود محمد الحديد. مجلة جامعة البعث. سوريا.
3. حروف المعاني بين الأصالة والحداثة (2000). عباس حسن. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي.
4. حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها. فايزة بنت عمر المؤيد. المملكة العربية السعودية: كلية الآداب

بالدمام.

منهج البحث:

للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقُها من وراء هذا البحث؛ فسوف أسير في تناوله وعرض مادته داخل إطار المنهجين:

1. المنهج الوصفي: الذي يُعنى بجمع ودراسة علل الضوابط والأحكام والشروط النحوية التي تحكم ما يجوز وما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال والأسماء.
2. المنهج التحليلي: الذي يُعنى بتحليل هذه العلل ومناقشة هذه الضوابط التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة.

خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع.

المقدمة: وذكرت فيها التعريف بالموضوع، ومشكلة البحث، وتساؤلات البحث، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، وصعوباته، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته الإجمالية.

المبحث الأول: علل الضوابط النحوية فيما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال، ومن ذلك:

عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه.

مراعاة زمن الفعل.

مراعاة المعنى.

أمن اللبس.

المبحث الثاني: علل الضوابط النحوية فيما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأسماء، ومن ذلك:

مراعاة القواعد النحوية.

مراعاة حال المخاطب.

الاستغناء.

مراعاة المعنى.

أمن اللبس.

التخفيف أو كراهية كثرة الزوائد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول:

علل الضوابط النحوية فيما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال

لقد وضع النحاة مجموعة من الضوابط التي تحكم ما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال، ومن هذه الضوابط: عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه، ومراعاة زمن الفعل، ومراعاة المعنى، وأمن اللبس. ثم حاولوا التماس علل منطقية لهذه الضوابط، والأسباب التي حالت دون استعمال بعض حروف المعاني مع هذه الأفعال، ومن هذه الضوابط ما يأتي:

1 – عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه:

هذا ضابط مهم جدا عند النحاة، وقد تحدث الإمام السيوطي (1418) عن التعويض، وذكر أنه من سنن العرب في كلامها فقال: ''ومن سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مكان الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد: 4) والفاعل مقام المصدر نحو: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة: 2)، أي تكذيب، والمفعول مقام المصدر نحو: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ (القلم: 6)، أي بأيكم الفتنة، والمفعول مقام الفاعل نحو: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ (الإسراء: 45) أي ساترا'' (267/1).

وقد ذكر الإمام المبرد (1408) وغيره من النحاة علة في قاعدة التعويض تنصّ على أنَّ العوض والمعوض منه لا يجتمعان، وذكر لهذه القاعدة أمثلة كثيرة، منها: أنَّ قولهم في النداء: (اللهم...) الميم فيه عوض من حرف النداء؛ ولذلك لا يُجمع بينهما، وكذلك قولهم: (يا أبتِ لا تفعل، ويا أمَّتِ لا تفعلي) فإن التاء فيه بدل من ياء الإضافة؛ لأنه من قال: يا أبي لا تفعل، ويا أمي لا تفعلي، لم يقل: يا أم، ويا أب، ولكن يقول: يا أبة لا تفعل، فيجعل الهاء بدلا من الياء، ويلزمها الكسر؛ لتدل على الياء؛ لأن هاء التأنيث لا تكون ساكنة؛ لأنها كاسم ضم إلى اسم. وذكر الإمام ابن يعيش (د.ت) علة أخرى لحذف الياء، فقال: ''إنهم حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أبي ولا يا أمي لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه'' (11/2).

والأمثلة على ما لا يجوز في الاستعمال تحقيقًا لقاعدة عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه كثيرة جدا في النحو العربي، منها على سبيل المثال لا الحصر: عدم اجتماع (إذا الفجائية) والفاء الرابطة للجواب كما في نحو قولك: إن تقم فإذا زيد قائم؛ لأنها عوض منها فلا يجتمعان، وكذلك عدم اجتماع (هاء التنبيه) مع (اللام) في اسم الإشارة (ذلك) لأن اللام عوض من حرف التنبيه، جاءت للدلالة على تحقق المشار إليه، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال: هذا لك، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، بخلاف الكاف في (كذلك) فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض.

ومما لا يجوز في الاستعمال تحقيقا لعدم الجمع بين العوض والمعوض عنه أيضا امتناع دخول الجر في الفعل؛ لأن الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم؛ فيستحيل الجمع بين العوض والمعوض عنه. (السيوطي، 1986).

ومن أمثلة ما لا يجوز في الاستعمال من حروف المعاني مع الأفعال؛ لئلا يجمع في العوض والمعوض عنه امتناع استعمال (لا) والفعل في قولك: (لولا زيد لأكرمتك)، والعلة في عدم استعمال مثل هذا التركيب أنهم قالوا: ''إن لولا في قولك: (لولا زيد لأكرمتك) أصلها (لو+ الفعل)، والتقدير: لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا (لا) عوضا فصار بمنزلة حرف واحد، وصار هذا بمنزلة قولك: (أما أنت منطلقا) فحذفوا الفعل وزادوا (أمَّا) عوضا من الفعل، قالوا: والذي يدل على أنها عوض من الفعل أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يُجمع بين العوض والمعوض منه''(السيوطي، 1986، 1/–308 309).

2 – مراعاة زمن الفعل:

الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: ماض بالوضع كـ(فَعَلَ)، ومستقبل بالوضع كـ(افعل)، ومبهم بالوضع كـ(يفعل).

فالمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله عما وضع له، ومن ذلك قولك: (أحسِن بزيد) إذ معناه كمعنى قولك: حسُن زيد جدا.

والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضي دون لفظه وهي (لو) نحو: (لو يقوم زيد) و(ربما) نحو: (ربما يقوم

زيد)، و(لم) و(لما) الجازمتان نحو: (لم يقم زيد) و(لما يقم زيد)، وله قرائن تخلصه للحال وهي (الآن) وما في معناها بأن يراد بها تقريب المستقبل من الحال، وتجري مجراها أيضا في التخليص إلى الحال (ما) في النفي نحو: (والله ما يقوم زيد) إذا لم يقيد بزمان.

وله قرائن تخلصه للاستقبال، وهي لام طلب إيجاد الفعل (لام الأمر) نحو: (ليخرج زيد) و(لا) التي لطلب إعدام الفعل نحو: (لا يقم زيد) و(لام القسم) نحو: (والله ليقومن زيد) و(نونا التوكيد) نحو: (هل يضربنَّ زيد، وهل يضربنْ) و(لا) في النفي نحو: (والله لا يقومُ زيد) و(حرفا التنفيس) نحو: (سيقوم، وسوف يقوم)، والنواصب كلها نحو: (أردت أن تقوم، ولن يقوم، وجئت كي أتعلم، وإذن أكرمَك) لمن قال: أزورك، وأدوات الشرط كلها نحو: (إن يقم زيد أقم) إلا (لو) نحو: (لو يقوم زيد لأكرمته، ولو يقوم زيد قمت)؛ لأن (لو) تصرف المضارع إلى المضي (الجزولي، 1988).

والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال، وهي أدوات الشرط كلها نحو: (إن قام زيد قمت، ومتى قام قمت، وإذا عاد عدت) إلا (لو) و(لما) الظرفية؛ لأنهما شرطان فيما مضى نحو: (لو قام زيد قمت)، و(لما قام زيد قام عمرو) (الأزدي، 1973).

ومن الضوابط التي لا تسوغ في الاستعمال من حروف المعاني مع الأفعال؛ امتناع دخول (قد) على الأفعال الجامدة (ليس وعسى ونعم وبئس).

من المعلوم أنَّ (قد) الحرفية تقع على ثلاثة أضرب، أحدها: أن تكون حرف تقريب فتدخل على فعل ماض متصرف متوقع، أي منتظر؛ لتقريبه من الحال، والثاني: أن تكون حرف تقليل، فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل وقوعه، كقولك: (البخيل قد يعطي، والجواد قد يمنع)، الثالث: أن تكون حرف تحقيق فتدخل على كل من المضارع والماضي لتقرير معناه، ونفي الشك عنه، ودخولها على الماضي كثير، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (المجادلة: 1) وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ (الصافات: 75) وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنا إِلى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ (طه: 115)، ومن دخولها على المضارع قوله: ﴿قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّماءِ﴾ (البقرة: 144) وقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ (الأحزاب: 18) (الأندلسي، 1990).

وأمَّا علة امتناع دخول (قد) على هذه الأفعال (ليس وعسى ونعم وبئس) "فلأنهن للحال، ولا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم" (ابن هشام، 2000، 534/2).

وأما ما ورد في بيت عدي بن الرِّقاع من استعمالها مع (عسى) في قوله:

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِي قَدْ عَسَا فِيهِ الْمَشِيْبُ لزُرْتُ أَمَّ الْقَاسِمِ

فـ(عسى) فيه بمعنى اشتد، وليست عسى الجامدة (الأزهري، 2000).

وأمَّا علة عدم جواز استعمال (قد) مع (نعم وبئس) فلأنهما يلتزما صيغة واحدة هي المضي، وهذا يخرجهما عن أصل معاني الأفعال من الدلالة على الحَدث والزمان، فأشبها الحرف في ذلك (الشاطبي،2007).

ومن علل عدم استعمال (قد) مع هذه الأفعال أيضا الاختلاف في فعليتها حيث يرى بعض الباحثين أن (نعم وبئس) اسمان، وأن (ليس) حرف نفي بمنزلة (ما) النافية، وأما (عسى) فهي حرف ترجٍ بمنزلة (لعل) و"الصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن، ومن ذلك قول النبي r "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ" (ابن مالك، د.ت، 47/1). والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت

الرخصةُ الوضوء، وتقول: (بئست المرأة حمالة الحطب، وليست هند مفلحة، وعست هند أن تزورنا)'' (ابن هشام، 1963، 28).

4 – مراعاة المعنى:

تحدث النحاة كثيرا عن مراعاة العرب لمعانيهم في استخداماتهم اللغوية، فمراعاة المعنى ضابط اهتمت به اللغة؛ ولذا وجدنا امتناعها من استعمالات لحروف المعاني مع الأفعال، ومن أهم هذه الاستعمالات الممتنعة ما يأتي:

أولا– امتناع استعمال حروف الجر مع الأفعال، لأن الجر يكون بعامل لا يصح معناه في الفعل.

معلوم أن الفعل المضارع من الأفعال التي تشبه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، ومع وجود هذا الشبه بينهما إلا أن الجر يدخل اسم الفاعل ولكنه لا يدخل المضارع، وقد علل سيبويه هذا الضابط فقال: ''ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال، وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ'' (سيبويه، 1988).

وثمة علة أخرى لهذا المنع وهي «أن الجر يكون بأدوات يستحيل دخولها على الفعل، وهي حروف الجر والإضافة، فحروف الجر لها معان من التبعيض والغاية والملك وغير ذلك مما لا معنى له في الأفعال، وأما الإضافة فالغرض بها التعريف أو التخصيص والأفعال في غاية الابهام والتنكير فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص فلم يكن في الإضافة إليها فائدة» (ابن يعيش، د.ت، 11/7).

ثانيا– ندرة استعمال (أنْ) مع (كاد).

(كاد) فعل من أفعال المقاربة، وهي مثل: (عسى) في الدلالة على المقاربة إلا أنَّ (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، و(عسى) أذهب في الاستقبال.

ويرى العكبري (1995) أن دخول (أنْ) المصدرية الظرفية على خبر (كاد) شاذ، وعلل هذا المنع في الاستعمال بأن «(كاد) فعل يدل على شدة مقاربة الفعل، ومن هنا لم يدخل خبرها (أنْ) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال، فإن جاءت فيه (أنْ) فهو شاذ محمول على (عسى) كما حملت (عسى) على (كاد)» (194/1).

ويرى ابن الأنباري (2003) أن ما ورد من دخول (أنْ) في خبر (كاد) في الشعر فمحمول على الضرورة، ومنه بيت ذي الرمة من بحر الطويل:

وجدت فُؤَادِي كَاد أَن يستخفه رجيعُ الْهوى من بعضِ مَا يتَذَكَّر (البغدادي، 1996).

وأما ما ورد من ذلك في النثر من قول رسول الله r: ''أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلٍ، وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ'' (البخاري، 42/5)، فنادر.

فالظاهر من منع النحاة من استعمال (أن) مع (كاد) هو دلالة (كاد) على الشروع كطفق وجعل، ودلالة (أنْ) على الاستقبال فتنافيا؛ أحدهما يقتضي الحال، والآخر يقتضي الاستقبال؛ فلذا ندر في الاستعمال مراعاة لمعنى الاستقبال.

ثالثا– امتناع استعمال (أنْ) المصدرية و(فعل الأمر)؛ لأنها إن قُدرت مع الفعل بمصدر فات معنى الأمر.

(أنْ) حرف مصدري ونصب، وهو من الحروف التي توصل بالفعل المتصرف ماضيا ومضارعا وأمرا، نحو: (أعجبني

أنْ فعلت) و(يعجبني أن يفعل) و(أمرته بأن افعل)، وقد ذكر المرادي نصَّ سيبويه وغيره على وصلها بفعل الأمر، واستدلوا على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر عليها (المرادي، 1992).

وأظن أنَّ (أنْ) وإن وردت مع فعل الأمر– في الكتاب العزيز كما في قول الله U: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (البقرة: 125) –فإنه يمكن حملها على أنها تفسيرية، ويقوي هذا أنها إن جاءت مع الأمر فلابد أن يسبقها معنى القول، كما في الآية السابقة فقد جاء فيها (أوحينا) ومنه أيضا قولنا: (أشرت إليه أن قم، وكتبت إليه أن افعل)، كما أنه قليل في الاستعمال. وأما ما حكي عن سيبويه من دخول (الباء) عليها كما في قولهم: (كتبت إليه بأن قم)، فالباء فيه زائدة، مثلها في: لا يقرأن بالسور (المرادي، 1992).

وقد وصف ابن ناظر الجيش (1428) ما حكاه سيبويه عن العرب وهو (كتبت إليه بأن قم)، والقول بزيادة الباء فيه غيرُ مرضي، فضلا عن أنه غير مسموع في لسانهم؛ وعلل ذلك بأن حروف الجر ولو كانت زائدة فإنها إنما تباشر الأسماء الصريحة أو المؤولة.

وأظن أن لمنع استعمال (أنْ) مع الماضي علة مقبولة، هي مراعاة المعنى؛ وذلك أنها إذا سُبِكَتْ مع فعل الأمر مصدرًا فات معنى الأمر؛ ''ففوات معنى الأمر في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع'' (ناظر الجيش، 1428، 756/2).

فظاهر تعليل النحاة في علة منع اقتران (أنْ) بالفعل الأمر يرجع كما نرى إلى فوات معنى الأمر؛ لأن معنى قولك: (يعجبني أن قم) ولا (أحببت أن قم) يعجبني قيامك، وأحب قيامك، وهذا لا يكون إلا للفعل القائم؛ لأنك إنما تعجب أو تحب ما يمكن أن يكون، والأمر مستقبل خالص، وهذا بخلاف وصل (أن) بالماضي في قولك: (أعجبني أن قام زيدٌ، وأحببت أن قام عمرو)، وبالمضارع في قولك: (يعجبني أن يقوم زيدٌ، وأحب أن يقوم زيدٌ)؛ لأن هذا مما وقع في الماضي، أو هو واقع في الحال.

رابعا– امتناع استعمال (نون التوكيد) مع الفعل الماضي، ولا مع الفعل المضارع الدال على الحال، ولا مع ما ليس فيه معنى الطلب.

تدخل نون التوكيد الشديدة والخفيفة لإرادة تخليص الفعل للاستقبال، فهي لا تدخل إلا على فعل مستقبل فيه معنى الطلب؛ لتأكيده وتحقيق أمر وجوده، ومن ثَمَّ فلا تدخل على الفعل الماضي ولا على فعل الحال.

وأما علة هذا الضابط في ترك استعمال نون التوكيد مع الماضي والحال؛ فلأن الفعل الماضي والفعل المضارع الدال على الحال حاصلان موجودان أصلا، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل، و''إذا امتنع الطلب في الفعل امتنع تأكيده، ألا ترى أنك لا تقول: (لآكلنَّ) ولا (لا تأكلنَّ) ولا (والله لآكلنَّ) لمن هو في حال الأكل، فإذا امتنع من الحال كان امتناعه من الماضي أولى ولا تدخل أيضا على خبر لا طلب فيه'' (ابن يعيش، د.ت، 41/9).

وبناء على هذا فالنون الثقيلة أو الخفيفة لا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا؛ مراعاة للمعنى؛ لأن هذه النون تخلص الفعل للاستقبال، والاستقبال ينافي المضي.

5 – أمن اللبس:

أمن اللبس من أهم القواعد التي وضعها النحاة، بل إن قلنا إنها عندهم من ''أكبر القواعد الأصلية على الإطلاق، ويسمونها (قاعدة الإفادة) وهي التي تقول: إنَّ الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة'' (البرزنجي، 2006، ص70). وسوف نتعرض لبعض الضوابط التي لا تسوغ استعمال بعض حروف المعاني مع الأفعال لأجل هذه القاعدة، ومن

هذه التراكيب التي لا تسوغ في الاستعمال ما يأتي:

أولا– منع استعمال (لا) عاطفة ماضيا من الأفعال على ماضٍ.

يرى النحاة أن (لا) العاطفة يمتنع استعمالها في عطف فعل ماض على فعل ماض، ومن ذلك قولك: (قام زيد لا قعد)، وإنما منع النحاة ذلك حتى لا يلتبس الخبر بالطلب.

وذلك أن (لا) تأتي ''لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب، كقولك: (يقوم زيد لا عمرو) فـ(لا) أخرجت عمرا من القيام الذي دخل فيه زيد'' (ابن عصفور، 1980، ص239).

وقد اتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي... وعللوا ذلك بأنَّ (لا) لا ينفى بها الماضي، وإذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي، لأنك إذا قلت: قام زيدٌ لا عمروٌ، فكأنك قلت: لا قامَ عمرو، ولا قام عمرو، وهذا لا يجوز، وكذلك ما في معناه (ابن عصفور، 1980).

وأرى أن (لا) يجوز النفي بها مع الماضي؛ والذي يجوز هذا هو الاستعمال، فقد وردت نافية ماض على ماض في قول الله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ (القيامة:31) فإذا نُفي بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى.

المبحث الثاني:

علل الضوابط النحوية فيما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأسماء

كما وضع النحاة ضوابط نحوية تحكم ما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأفعال وضعوا كذلك ضوابط تحكم ما لا يجوز استعماله من حروف المعاني مع الأسماء، ومن هذه الضوابط: (مراعاة القواعد النحوية، ومراعاة حال المخاطب، والاستغناء، ومراعاة المعنى، وأمن اللبس، وكراهية كثرة الزوائد) وقد علل النحاة لعدم جواز استعمال حروف المعاني مع الأسماء وفقا لهذه الضوابط عللا منطقية في أغلب أحوالها، وإنما كانت حياطتهم القواعد الكلية بمثل هذه الضوابط حتى يستقيم اللسان العربي وفق المأثور عن العرب من عصور الاحتجاج.

فسوف نتعرض في هذا المبحث لبعض شواهد هذه القواعد، مع التأصيل لعللها التي بُني على أساسها منع بعض حروف المعاني من بعض الاستعمالات مع الأسماء، ومن هذه الضوابط الضوابط النحوية ما يأتي:

1– مراعاة القواعد النحوية، ومن ذلك:

أولا–عدم جواز استعمال حرف الشرط مع الاسم؛ مراعاة للقاعدة النحوية: (الشرط لا يكون إلا بالأفعال).

حروف الشرط تدخل على جملتين فتجعل الأولى شرطا والثانية جزاءً، هذا هو الأصل فيها كقولك: (إن تضربْني أضربْك، ولو جئتني لأكرمتك) فيتوقف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأول، كما يتوقف وجود الإكرام على وجود المجيء (المالقي، 2002). وتعمل الجزم في المضارع، كقولك: إن تقم أقم (الأندلسي، 1990).

والأصل في أدوات الشرط أن تدخل على الفعل المضارع فتجزمه شرطا وجزاء، وإنما كان دخولها على المضارع هو الأصل؛ لأنها تصحبه أكثر مما تصحب الماضي، فلما غلب استعمالها معه، كانت بمنزلة ما لازَمَه واختص به، فقبلتْ أن تؤثر فيه وتعمل فيه الجزم؛ وإنما عملت فيه الجزم؛ لأنه أخف وأحسن مع الإطالة (الأندلسي، 1990).

وأما العلة في كون ضابطها لا يكون إلا مع الأفعال؛ فلأن ''الشرط والجزاء لا يصحّان إلَّا بالأفعال، أمّا الشرط فلأنّه علّةٌ وسببٌ لوجود الثاني، والأسبابُ لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأعراض والأفعال، وأمّا الجزاءُ، فأصلُه أن

يكون بالفعل أيضًا؛ لأنه شيءٌ موقوفٌ دخولُه في الوجود على دخول شرطه، والأفعالُ هي التي تحدُث وتنقضي، ويتوقف وجودُ بعضها على وجود بعض، لا سيّما والفعلُ مجزومٌ؛ لأن المجزوم لا يكون إلَّا مرتبطًا بما قبله، ولا يصحّ الابتداءُ به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه (ابن يعيش، د.ت، 111/5).

وأما ما يجيء من جواب الشرط من غير المضارع؛ كمجيئه مبتدأ وأمرا ونهيا وغيره مما يؤذن بأنه كلام مستأنفٌ يصح أن يقع أولا، وأنه غيرُ جزاء لما قبله كقولك: (إن تحسن إلي فأنت مُكرم، وإن تحسن إليَّ فالله يجازيك) فالأصل فيه أن يفتقر إلى ما يربطه بما قبله من الشرط فأتوا فيه بالفاء الرابطة ''لأنها تفيد الاتّباعَ، وتُؤذِن بأنّ ما بعدها مسبَّبَ عمّا قبلها؛ إذ ليس في حروف العطف حرفٌ يوجَد فيه هذا المعنى سوى الفاء، فلذلك خصّوها من بين حروف العطف... ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر؛ لأنّ المبتدأ ممّا يجوز أن يقع أوّلًا غير مرتبط بما قبله'' (ابن يعيش، د.ت، 111/5).

من ذلك يتضح أن ضابط استعمال حروف الشرط مع الفعل، وعدم استعمالها مع الاسم هو القاعدة النحوية القائلة بأن: (الشرط لا يكون إلا بالأفعال) وأن لهذا الضابط في هذه القاعدة علة منطقية هي تعلق الجواب بالفعل، وترتبه عليه، وجعله سببا وعلة له، وأن هذا التعلق لا يكون بالأسماء لأنها لا تفيد الحدوث والانقضاء، وإنما تفيد الثبوت واللزوم.

ثانيا– عدم جواز استعمال حروف الجزم مع الأسماء؛ مراعاة للقاعدة النحوية (الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء).

كما أن الشرط –وهو جزم فعلين أحدهما متعلق بالآخر– لا يستعمل إلا مع الأفعال، فكذلك الجزم بحروف الجزم التي تجزم فعلا واحدا وهي: (لم ولما ولام الأمر و(لا) في النهي) لا تستعمل مع الأسماء؛ وفقًا للقاعدة النحوية: (الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء) (البصري، 1985).

ولا شك أن لهذا الضابط في استعمال حروف الجزم مع الأفعال وترك استعماله مع الأسماء علة نحوية تشبه ما قبلها.

وقد وجب منع استعمال هذه الحروف مع الأسماء؛ ''لاختصاصها بالفعل، وإنما وجب أن تعمل الجزم؛ لأن (لم) لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي كما أنَّ (إن) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبهه'' (الأنباري، 1995، ص292). و''الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول نحو حروف الجر فإنها مختصة بالأسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول على الأفعال'' (ابن يعيش، د.ت، 96/1).

فعلة امتناع استعمال حروف الجزم مع الأسماء؛ أنَّ للجزم حروفا موضوعة لمعان خاصة بالأفعال؛ كالشرط والأمر والنهي، وهذه المعاني لا تصح في الأسماء؛ فلذا امتنع استعمالها معها، كما أنَّ ''الاسم لو انجزم انحذف بجزمه شيئان هما الحركة والتنوين معًا، والفعل إذا انجزم انحذفت منه الحركة فقط، وهو أثقل من الاسم، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد، ومن الأخف شيئان؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة'' (ابن الخشاب، 1972، ص ص–52 53).

ثالثا– عدم جواز استعمال (الألف واللام) مع كلمة درهم في تركيب (الخمسة عشر درهما)؛ لأنه منصوب على التمييز، مراعاة للقاعدة النحوية: (لا يكون التمييز إلا نكرة).

التمييز من المنصوبات، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور: أن يكون اسما فضلة نكرة جامدا مفسرا لما انبهم من

الذوات، وأكثر وقوعه بعد المقادير مثل: (جريب نخلا) و(صاع تمرا)، والعدد نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (يوسف: 4) و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (ص: 23)، ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو: (كم عبدا ملكت؟) فأما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما فوقها، أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها (ابن هشام، 1963).

وأما قولهم: (الخمسة عشر درهما) فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في الاستعمال أن يقال: (العشر درهما) و(الخمسة العشر الدرهم) بإدخال (الألف واللام) على (الخمسة) و(العشر) و(الدرهم)، وذهب البصريون إلى عدم جواز استعماله (الألف واللام) لا مع (العشر) ولا مع (الدرهم)، وأجمعوا على أنه يجوز استعماله مع (الخمسة) وحدها؛ فيجوز عندهم أن يقال: (الخمسة عشر درهما) بإدخال (الألف واللام) وإنما لم يجوّز البصريون هذا الاستعمال؛ لأن (درهما) منصوب على التمييز، والقاعدة أن (التمييز لا يكون إلا نكرة) ثم لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره، وذلك لا يكون إلا بالنكرة التي هي أخف (الأزهري، 2000).

2– مراعاة حال المخاطب، ومن ذلك:

عدم جواز استعمال حرف الندبة (وا أو يا) مع (الاسم المبهم) في باب الندبة؛ مراعاة لحال المخاطب، بإزالة اللبس عنه.

النُّدبة: تفجُّع يلحق النَّادبَ عند فَقْدِ المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب، وعلامتها (وا أو يا) في أول الاسم المندوب، و(ألف وهاء) في آخره، وإنما زيدت (وا أو يا) في أوله، و(ألف وهاء) في آخره؛ ليُمدَّ بها الصوت؛ ليكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف؛ لأن الألف خفيَّة، والوقف عليها يزيدها خفاء، فزيدت الهاء عليها في الوقف؛ لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف (الأنباري، 1995).

ويرى النحاة أن الاسم المندوب لابد أن يكون معرفة؛ فلا يجوز في الاستعمال عندهم أن تندب النكرة؛ فتقول: (وا رَجُلاه) ولا (يا غُلاماه) وزعم الخليل ويونس –رحمهما الله– أنه قبيح وأنه لا يقال (سيبويه، 1988).

وعلة قبح ندب النكرة في الاستعمال عندهم؛ أنَّ في الندب بالمنكر تعمية عن المخاطب، وعدم رعاية لحاله بإبهام المندوب الذي ينبغي أن يكون معلوما ليستقيم ندبه؛ يقول سيبويه: وإنما قبح ذلك؛ لأنك أبهمت؛ ألا ترى أنك لو قلت: (واهذاه) كان قبيحا؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلا ظريفا، فكنت نادبا نكرة، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحَش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهَم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم (سيبويه، 1988).

وقيل: لا يندب المندوب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها؛ ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين؛ لأنهم إذا عذروه شاركوه في التفجع والرَّزية، فإذا شاركوه في التفجع هانت عليه المصيبة (الأنباري، 1995).

ومن هنا ندرك أنَّ علة عدم استعمال حروف الندبة مع الاسم المبهم هو مراعاة لحال المخاطب، وترك التلبيس عليه بتنكير المندوب؛ ثم لأن النداء في الندبة لما كان في المصائب والملمات تعين تعريف المندوب وعدم إبهامه ليتضح المراد منه إزالةَ كربِ المصيبة، والمشاركة في التفجع عليها، فوجب أن يندب بأشهر أسمائه وأعرفها، وأن يخلو من الإبهام المفضي إلى عدم قصده، أو التلبيس على المخاطب في ندبه.

3 – الاستغناء، ومن ذلك:

أولا– عدم جواز استعمال (كاف التشبيه) مع (المضمر) استغناء عنها بـ(مثل).

ضابط الاستغناء من الضوابط المهمة التي يعول عليها النحاة كثيرا في تقعيدهم النحوي، وقد أفرد له ابن جني (د.ت) بابا في (الخصائص) سماه باب (في الاستغناء بالشيء عن الشيء) وذكر أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة.

والاستغناء باب واسع في العربية، وسأتعرض هنا لبعض مظاهره، ومنها: عدم جواز استعمال (كاف التشبيه) مع (الاسم المضمر) استغناء عنها بـ (مثل).

حيث يرى النحاة أن (كاف التشبيه) لا تدخل على المضمر في الاستعمال استغناء عنها بـ(مثل)، وأنك يسوغ لك أن تقول: (رأيت كزيد) ولا يجوز لك أن تقول: (رأيت كَهُ) استغناء عن الكاف بمثل وشِبْه (ابن يعيش، د.ت).

وقد علل النحاة عدم جواز استعمال (الكاف) مع المضمر بأمرين: الأول: الاستغناء عنها بـ(مثل أو شِبه)، الثاني: ترددها بين الاسمية والحرفية، ومن ثَمَّ ضعف تمكُّنِها في بابها؛ بالإضافة إلى ضعفِ المضمر (العكبري، 1995).

ثانيا– عدم جواز استعمال(حتى) مع (المضمر) استغناء بقولهم: (حتى ذاك)

(حتى) حرف من حروف الجر، وهي مثل: (إلى) في أنهما يفيدان انتهاء الغاية إلا أن (حتى) تفيد معنى الجمع؛ أي يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها بخلاف (إلى) و(حتى) لا تدخل على المضمر، وذلك لعلة معنوية؛ إذ ينبغي أن يكون ما قبلها جمع، وما بعدها واحد منه، ومن ثَمَّ لم يتقدمها لفظ ظاهر يعود الضمير إليه، ولو فُعل ذلك لما وَجَدَ الضمير اسما ظاهرا يعود عليه (ابن شاهنشاه، 2000).

ويرى ابن يعيش (د.ت) أن علة ترك استعمال (حتى) مع المضمر هي الاستغناء وموافقة كلام العرب؛ يقول: ''أما (حتى) فلا تدخل على مضمر؛ فلا تقول: (حتاه) ولا (حتاك) قال سيبويه: استغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: (دعه حتى ذلك) وكان أبو العباس المبرد يرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر ولا يمنع منها، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لموافقته كلام العرب'' (16/8). ويؤيده ابن مالك في منع الاستعمال لموافقة كلام العرب، وعدم ورود السماع به (الأندلسي، 1990).

ويرى المالقي (2002) أنَّ علة منع هذا الاستعمال أنَّ (حتى) لا تخفض إلا الظواهر، ولا تخفض المضمر إلا في الضرورة.

في حين يرى الخوارزمي (1402) أنَّ العلة هي أمن اللبس، وأن هذا الاستعمال يؤدي إلى اختلاط الضمائر، وبهذا نجد النحاة يعللوا للمسألة بتعليلات عدة، وربما جاز أن يكون منع هذا الاستعمال لهذه العلل مجتمعة؛ إذ لا يوجد ما يمنع من الجمع بينها جميعا.

ثالثا– عدم جواز استعمال (لام التعريف) مع (العلم الخاص)؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر.

يقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: (اسم ولقب وكنية)؛ فهو إن صُدِّر بأب أو أم فهو كنية؛ كأبي بكر، وأم كلثوم، وإن أُشْعِر برفعة مسماه أو وضعه فهو لقب؛ كالصديق، والفاروق في الأول، وكبطة وأنف الناقة في الثاني، وإن لم يكن كذلك فهو اسم، ويسمى الاسم الخاص كزيد وعمرو، ونحو ذلك (المرادي، 2008).

ويرى ابن يعيش (د.ت) أن ''العلم الخاص لا يجوز إضافته، ولا إدخال (لام التعريف) فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر'' (86/2).

4– مراعاة المعنى، ومن ذلك: عدم جواز استعمال (من الجارة) مع (تمييز العدد) و(التمييز المحول)؛ مراعاة للمعنى.

التمييز هو التبيين والتفسير، والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام في نحو: (امتلأ الإناءُ ماءً) و(حسُن زيدٌ وجهًا) (ناظر الجيش، 1428). ويقرر المرادي (2008) أنَّ كل منصوب على التمييز فيه معنى (مِن)، ولكن بعضه يصلح لمباشرتها، وبعضه لا يصلح. وقد ذكر ابن هشام (2008) جواز جر التمييز بـ(مِن) كـ (رطل من زيت) إلا في مسائلتين:

الأولى: تمييز العدد كعشرين درهما.

الثانية: التمييز المحول عن الفاعل صناعة؛ كـ (طاب زيد نفسا) أو عن المفعول به كـ (غرست الأرض شجرا) أو عن الفاعل كـ (زيد أكثر مالا) (ابن هشام، 2008).

وقد امتنع دخول (من) المبينة، مراعاة للمعنى؛ لأن أصل دخول (من) أن يُفَسَّر بها وبمضمونها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه، نحو: ﴿أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (الكهف: 31) وقد امتنع ذلك في تمييز العدد لعدم صحة الحمل، وفي التمييز المحول لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور (المرادي، 2008).

5 – أمن اللبس، ومن ذلك: عدم جواز استعمال (تاء التأنيث) مع الصفات المختصة بالمؤنث نحو: (حائض ومرضع)؛ أمنًا للبس.

عندما يكون النعت منفردة به الأنثى دون الذكر فلا تدخله (هاء التأنيث) كقولك: (امرأة حائض، وطالق، وطاهر) وهم لا يدخلون الهاء في هذه النعوت؛ لأنهم لا يحتاجون إلى هاء تفرق بين المذكر والمؤنث إذا كان المذكر لا يوصف بهذا (الأنباري، 1981). وقد بين ابن عقيل (1405): أن «الغالب في الصفات المختصة بالإناث –إن لم يُقصد بها معنى الفعل– ألا تلحقها (التاء) كـ (حامل، ومرجع وطالق) فهذه ونحوها لا تلحقها (التاء)» (299/3).

وقد ذكر السيوطي (1986) أن عدم لحاق (التاء) في صفات المؤنث الخاص بالإناث كثيرة جدا؛ لأنها لاختصاصها بالمؤنث أُمن اللبس فيها بالمذكر فلم تحتج إلى فارق.

6– التخفيف أو كراهة كثرة الزوائد، ومن ذلك: عدم جواز استعمال (ها) في الإشارة مع (الكاف واللام)؛ لكثرة الزوائد.

اسم الإشارة هو ما دل على حاضر، أو مُنَزَّل منزلة الحاضر، وليس متكلما ولا مخاطبا، ويختلف حاله بحسب القرب والبعد، والإفراد والتذكير وفروعهما (ابن الناظم، 2000). وقد ذكر ابن مالك أن (ها) لا تلحق المقرون بـ(كاف الخطاب) إلا مجردا من (اللام) وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها... ولا تلحق المقرون بـ(اللام) فلا يقال: (هذالك)، وإنما كرهو ذلك في الاستعمال؛ لكثرة الزوائد، ولا تلحق أيضًا المقرون بالكاف في التثنية والجمع فلا يقال: (هذانك ولا هؤلائك)؛ لأن واحدهما (ذاك وذلك)، فحمل على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى (الأندلسي، 1428).

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث أن يقدم عرضًا دقيقا لما لا يجوز في الاستعمال مع حروف المعاني في الأفعال والأسماء، ومحاولة رصد الضوابط والشروط التي وضعها النحاة لضبط حركة الاستعمال اللغوي بناء على القواعد النحوية العامة،

وقد تكشفت لي من خلال هذا البحث جملة النتائج أهمها ما يأتي:

- أنَّ ما ورد عن بعض النحاة من علل الضوابط والشروط النحوية نظرية شاملة، ومنهجٌ جامعٌ مطَّردٌ في النحو العربي، وليس مجرد شذرات متفرقة تأتي عرضا.
- أنَّ النحاة فرقوا بين العوامل التي تدخل على الأفعال والعوامل التي تدخل على الأسماء.
- أن التعويض من سنن العرب في كلامها، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه.
- أن النحاة راعوا المعنى في التقعيد النحوي، ومن ثمَّ منعوا استعمال حروف الجر مع الأفعال؛ لأن الجر يكون بعامل لا يصح معناه في الفعل.
- أنَّ نون التوكيد لا يؤكد بها الماضي؛ لأن النون تخلص الفعل للاستقبال، والاستقبال ينافي المضي.
- أنهم منعوا استعمال (لا) عاطفة فعلا ماضيا على آخر ماض كقولنا: (قام زيد لا قعد) حتى لا يلتبس الخبر بالطلب.
- أنهم لم يجوزوا استعمال حروف الشرط، ولا حروف الجزم مع الأسماء؛ مراعاة للقاعدة النحوية الشرط والجزم لا يكون إلا بالأفعال.

أنهم لم يجوزوا استعمال حرف الندبة (وا ويا) مع الاسم المبهم؛ مراعاة لحال المخاطب بإزالة اللبس عنه.

أنهم لم يجوزوا استعمال (كاف التشبيه) مع المضمر؛ مراعاة لضابط الاستغناء عنها بـ(مثل).

أنهم لم يجوزوا استعمال (من الجارة) مع تمييز العدد والتمييز المحول رعاية للمعنى.

أنهم لم يجوزوا استعمال (تاء التأنيث) مع الصفات المختصة بالمؤنث أمنًا للبس.

أنهم كرهوا كثرة الزوائد وجنحوا إلى التخفيف، ومن ثم لم يجوزوا استعمال (ها) التنبيه مع (الكاف واللام) حتى لا تكثر الزوائد على الكلمة.

المصادر والمراجع

الأزهري، خالد بن عبد الله (2000). *التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1995). *أسرار العربية*. تحقيق فخر صالح قداره. (ط1). بيروت: دار الجيل.

الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (1981). المذكر والمؤنث. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله (1990). *شرح التسهيل*. تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. (ط1). القاهرة: دار هجر.

البرزنجي، سيف الدين شاكر نوري (2006). *النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري* (رسالة ماجستير مطبوعة). كلية التربية بجامعة ديالى، العراق.

البغدادي، عبد القادر عمر (1996). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق عبد السلام هارون. (ط 3). القاهرة مكتبة الخانجي.

الجزولي عيسى بن عبد العزيز (1988). *المقدمة الجزولية في النحو*. تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد. (ط1). مطبعة أم القرى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د. ت). *الخصائص*. تحقيق محمد علي النجار. (ط 4). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الخشاب، عبد الله بن أحمد (1972). *المرتجل في شرح الجمل*. تحقيق ودراسة علي حيدر. (ط1) سوريا: دار الحكمة.

الخوارزمي، القاسم بن الحسين (1402هـ). شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988). الكتاب. تحقيق عبد السلام محمد هارون. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1986). الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1998). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق فؤاد علي منصور. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن*

مالك). تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون. (ط1). مكة المكرمة. جامعة أم القرى: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

ابن شاهنشاه، إسماعيل بن علي (2000). *الكناش في فني النحو والصرف*. دراسة وتحقيق رياض بن حسن الخوام. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

الشلوبيني، أبو علي عمر محمد (1973). *التوطئة*. تحقيق يوسف أحمد المطوع. (ط1). القاهرة: دار التراث العربي.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد (1980). *شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)*. تحقيق صاحب أبو جناح. (ط1). العراق: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (1405هـ). المساعد على تسهيل الفوائد: تحقيق محمد كامل بركات. (ط1). جامعة أم القرى. جدة: دار الفكر، دمشق: دار المدني.

العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995). اللباب في علل الإعراب والبناء. تحقيق غازي مختار طليمات. (ط1). دمشق: دار الفكر.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد (2013). معيار العلم في المنطق. شرحه أحمد شمس الدين. (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1985). *الجمل في النحو*. تحقيق فخر الدين قباوة. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور (2002). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق أحمد محمد الخراط. (ط3). دمشق: دار القلم.

المبرد، محمد بن يزيد (1979). المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة. (ط2). القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

المرادي، أبو محمد بدرالدين حسن بن قاسم (1992). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

المرادي، أبو محمد بدرالدين حسن بن قاسم (2008). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان. (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428). *شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)*. دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرون. (ط1). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

الناظم، بدرالدين محمد (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد (1963). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. (ط11). القاهرة: دار الفكر.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد (2000). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. شرح وتحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب. (ط1). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف بن أحمد (2008). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق يوسف الشيخ ومحمد بقاعي. بيروت: المكتبة العصرية.

الوراق، محمد بن عبد الله (1999). *علل النحو*. تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (د.ت). *شرح المفصل للزمخشري*. القاهرة: المكتبة المنيرية.

References:

Abu ʻAbd-Al-Rahman Al-Khalil Ibn Ahmad (1985) Al-Jamal Fi Al-Nahw Tahqiq D. Fakhr Al-Din Qabawah, (t1) Bayrut, Mu'assasat Al-Risalah.

Abu ʻAli Al-Shalawbin ʻUmar Muhammad (1973) Altwt'h Tahqiq D. Yusuf Ahmad Al-Mutawwiʻ, (t1) Al-Qahirah, Dar Al-Turath Al-ʻArabi.

Al-Anbari Kamal Al-Din ʻAbd Al-Rahman Ibn Muhammad (1995) Asrar Al-ʻArabiyah, Tahqiq D. Fakhr Salih Qdarh, (t1) Biyrwt-Lubnan, Dar Al-Jal.

Al-Anbari Kamal Al-Din ʻAbd Al-Rahman Ibn Muhammad (2003) Al-Insaf Fi Masa'il Al-Khilaf Bayna Al-Basriyin Wa Al-Kufiyin (t1) Sayda – Baiyrut, Al-Maktabah Al-ʻAṣriyah.

Al-Anbari Muhammad Ibn Al-Qasim Ibn Muhammad Ibn Bashshar (1981) Al-Mudhakkar Wa-Al-Mu'annath : Tahqiq. Muhammad ʻAbd Al-Khaliq ʻUḍaymah, Murajaʻat D. Ramadan ʻAbd Al-Tawwab, Misr, Al-Majlis Al-Aʻla Lil-Shu'un Al'slamyt-Lajnat Ihya Al-Turath.

Al-Andalusi Jamal Al-Din Muhammad Ibn ʻAbd Allah (1990) Sharh Al-Tas′hil Tahqiq D. ʻAbd Al-Rahman Al-Sayyid, Wad. Muhammad Badawi Al-Makhtun, (t1) Dar Hajar.

Al-Azhari Khalid Ibn ʻAbd Allah (2000) Al-Tasrih Bmdmwn Al-Tawdih Fi Al-Nahw : Tahqiq. Muhammad Basil ʻUyun Al-Sud, (t1) Biyrwt-Lubnan, Dar Al-Kutub Al-ʻIlmiyah.

Al-Barzanji Sayf Al-Din Shakir Nuri (2006) Al-Naqd Al-Nahwi Fi Fikr Al-Nuhah Ila Al-Qarn Al-Sadis Al-Hijri : Risalat Majistir Matbuʻat Fi Al-Lughah Al-ʻArabiyah Wa-Adabiha, Kulliyat Al-Tarbiyah Bi-Jamiʻat Dyala-Jumhuriyat Al-ʻIraq, Ishraf : U. M. D. ʻAli ʻUbayd Jasim Al-ʻUbaydi.

Al-Ghazali Abu Ḥamid Muhammad Ibn Muhammad Ibn Ahmad (2013) Miʻyar Al-ʻIlm Fi Al-Mantiq : Sharahahu. Ahmad Shams Al-Din, (t2) Baiyrwt-Lubnan, Dar Al-Kutub Al-ʻIlmiyah.

Al-Jazuli ʻIssa Ibn ʻAbd Al-ʻAziz (1988) Al-Muqaddimah Al-Juzuliyah Fi Al-Nahw : Tahqiq D. Shaʻban ʻAbd Al-Wahhab Muhammad, (t1) Al-Qahirah, Umm Al-Qura.

Al-Khuwarizmi Sadr Al-Afadil Al-Qasim Ibn Al-Husayn (1402h) Sharh Al-Mufasal Fi Sanʻat Al-Iʻrab Al-Mawsum Baltkhmyr : Tahqiq D. ʻAbd Al-Rahman Ibn Sulayman Al-ʻUthaymin, Al-Mamlakah Al-ʻArabiyah Al-Saʻudiyah, Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Maliqi Abu Jaʻfar Ahmad Ibn ʻAbd Al-Nur (2002) Rasf Al-Mabani Fi Sharh Ḥuruf Al-Maʻani Tahqiq D. Ahmad Muhammad Al-Kharrat, (t3) Demashq-Suriya, Dar Al-Qalam.

Al-Mibrad Muhammad Ibn Yazid (1979) Al-Muqtadab : Tahqiq. Muhammad ʻAbd Al-Khaliq ʻAzimah, (t2) Al-Qahirah, Al-Majlis Al-Aʻla Lil-Shuwn Al-Islamiyah Lajnat Ihya Al-Turath.

Al-Murada Abu Muhammad Badr Al-Din Ḥasan Ibn Qasim (2008) Tawdih Al-Maqasid Wa-Al-Masalik Bi-Sharh Alfiyat Ibn Malik Sharh Wa-Tahqiq D. ʻAbd Al-Rahman ʻAli Sulayman, (t1) Al-Qahirah, Dar Al-Fikr Al-ʻArabi.

Al-Muradi Abu Muhammad Badr Al-Din Ḥasan Ibn Qasim (1992) Al-Jana Al-Dani Fi Huruf Al-Ma‘ani Tahqiq D. Fakhr Al-Din Qabawah, Wa-Al-Ustadh Muhammad Nadim Fadil, (t1) Baiyrut – Lubnan, Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyah.

Al-Shatibi Ibrahim Ibn Musa Ibn Muhammad (2007) Al-Maqasid Al-Shafiyah Fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafiyah (Sharh Alfiyat Ibn Malik) : Tahqiq. ‘Abd Al-Rahman Ibn Sulayman Al-‘Uthaymin Wa-Akharun, (t1) Makkah Al-Mukarramah, Jami‘at Umm Al-Qura, Ma‘had Al-Buhuth Al-‘Ilmiyah Wa-Ihya’ Al-Turath Al-Islami.

Al-Suyuti Jalal Al-Din ‘Abd-Al-Rahman (1986) Al-Ashbah Wa-Al-Nazair Fi Al-Nahw : Tahqiq D. ‘Abd Al-Al Salim Mukarram, (t1) Baiyrut, Muassasat Al-Risalah.

Al-Suyuti Jalal Al-Din ‘Abd-Al-Rahman (1998) Al-Muzhir Fi ‘ulum Al-Lughah Wa-Anwaha : Tahqiq. Fuad ‘Ali Mansur, (t1) Baiyrwt-Lubnan, Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyah.

Al-‘Ukbari ‘Abd Allah Ibn Al-Ḥusayn Ibn ‘Abd Allah (1995) Al-Lubab Fi ‘Ilal Al-I‘rab Wa-Al-Bina’ : Tahqiq Ghazi Mukhtar Tulaymat, (t1) Dar Al-Fikr.

Ibn Al-Khashshab ‘Abd Allah Ibn Ahmad (1972). Aalmrtjl Fi Sharh Al-Jamal : Tahqiq Wa-Dirasat. ‘Ali Ḥaydar, (t 1) Dmshq-Suriya, Dar Al-Ḥikmah.

Ibn Al-Nazim Abdul Allah Badr Al-Din Muhammad (2000) Sharh Ibn Al-Nazim ‘ala Alfiyat Ibn Malik Tahqiq D. Muhammad Basil ‘Uyun Al-Sud, (t1) Biyrwt-Lubnan, Dar Al-Kutub Al-‘Ilmiyah.

Ibn Al-Warraq Muhammad Ibn ‘Abd Allah (1999) ‘Ilal Al-Nahw : Tahqiq D. Mahmud Jasim Muhammad Al-Darwish, (t.1) Alryad-Al-Mamlakah Al-‘Arabiyah Al-Sa‘udiyah, Maktabat Al-Rushd.

Ibn ‘Aqil Allah Ibn ‘Abd Al-Rahman (1405h) Al-Musa‘id ‘alá Tashil Al-Fawaid : Tahqiiq D. Muhammad Kamil Barakat, (T1) Jiddah, Jami‘at Umm Al-Qura, Dar Al-Fikr, Dmshq-Dar Al-Madani.

Ibn Hisham Jamal Al-Din Ibn Yusuf Ibn Ahmad (1963) Sharh Qatar Al-Nada Wa-Ball Al-Sada : Tahqiq. Muhammad Muhyi Al-Din ‘Abd Al-Ḥamid, (T11) Al-Qahirah, Dar Al-Fikr.

Ibn Hisham Jamal Al-Din Ibn Yusuf Ibn Ahmad (2000) Mughni Al-Labib ‘an Kutub Al-A‘arib Sharh Wa-Tahqiq D. ‘Abd Al-Latif Muhammad Al-Khatib, (t1) Al-Kuwayt, Al-Majlis Al-Watani Lil-Thaqafah Wa-Al-Funun Wa-Al-Adab.

Ibn Hisham Jamal Al-Din Ibn Yusuf Ibn Ahmad (2008) Awdaa Al-Masalik Ila Alfīyat Ibn Malik Tahqiq. Yusuf Al-Shaykh Wa-Muhammad Biqa‘i, Byrwt-Lubnan, Al-Maktabah Al-‘Aṣriyah.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath ‘Uthman (D.T.). Al-Khasais Tahqiq. Muhammad ‘Ali Al-Najjar, (4 Th. Edition) Al-Qahirah, Al-Hay’ah Al-Misriyah Al-‘Ammah Lil-Kitab.

Ibn Shahinshah ‘Imad Al-Din Isma‘il Ibn ‘Ali (2000) Al-Kunnash Fī Fanni Al-Nahw Wa-Al-Sarf : Dirasah Wa-Tahqiq D. Riyad Ibn Ḥasan Al-Khawwam, Bayrut – Lubnan. Al-Maktabah Al-‘Aṣriyah Lil-Tiba‘ah Wa-Al-Nashr.

Ibn ‘Usfur ‘Ali Ibn Mu’min Ibn Muhammad (1980) Sharh Jamal Al-Zajjaji (Al-Sharh Al-Kabir) : Tahqiq D. Ṣaḥib Abu Janaḥ, (t 1) Al-‘Iraq, Mu’assasat Dar Al-Kutub Lil-Tiba‘ah Wa-Al-Nashr Jami‘at Al-Mawsil.

Ibn Ya‘ish Muwaffaq Al-Din Ya‘ish Ibn ‘Ali (D. T). Sharh Al-Mufasal Lil-Zamakhshari, Al-Qahirah. Al-Maktabah Al-Muniriyah.

Nazir Al-Jaysh Muhammad Ibn Yusuf Ibn Ahmad (1428h) Sharh Al-Tashil Al-Musamma (Tamhid Al-Qawaid Bi-Sharh Tashil Al-Fawaid) Dirasah Wa-Tahqiq A. D. ‘Ali

Muhammad Fakhir Wa-Akharun, (t1) Al-Qahirah, Dar Al-Salam Lil-Tibah Wa-Al-Nashr Wa-Al-Tawzi‘ Wa-Al-Tarjamah.

Sibawayh ‘Amr Ibn ‘Uthman Ibn Qanbar (1988) Al-Kitab : Tahqiq. ‘Abd Al-Salam Muhammad Harun, (t3) Al-Qahirah, Maktabat Al-Khanji.